

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية (TAGES) في المنطقة العربية، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، القاهرة، جمهورية مصر العربية
<https://www.unescwa.org/events/tages-statistics-arab-region>

ورقة تونس

• تقديم المديرية المركزية لإحصائيات المؤسسات تتكون من مديريتين:

- تعنى الأولى بالسجل الوطني للمؤسسات الذي يمثل قاعدة بيانات تضم جميع المؤسسات الناشطة على تراب الجمهورية التونسية. المصادر الأساسية التي تغذي السجل بالمعطيات هي الإدارة العامة للأداءات و صندوق الضمان الإجتماعي و يقع تحيينه سنويا و تطعيمه بمعلومات متأتية من المسوح و من مصادر إدارية أخرى. يتم إستعمال السجل لإنتاج مجموعة من الإحصاءات تعرض على موقع المعهد الوطني للإحصاء كما تخص أيضا بنشرية سنوية. يعتمد السجل كقاعدة بيانات لسحب عينات المسوح الإقتصادية.
- المسوح الإقتصادية:

■ المسح السنوي حول الأنشطة الإقتصادية: يشمل عينة من المؤسسات التي تشغل ستة أجراء فما فوق و تبلغ ال ٧٠٠٠٠ وحدة يتم سحبها من سجل المؤسسات. و يشمل معطيات عن خصائص المؤسسة و قوائمها المالية من موازنات و قائمة نتائج الخ و تستعمل المعطيات المجمعة أساسا من طرف الحسابات القومية.

■ المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى: و هو مسح مكمل للمسح السنوي للمؤسسات مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة ال مؤسسات المستجوبة و التي تنتمي للقطاع الغير مهيكّل. تشمل العينة ١٢٠٠٠ مؤسسة تسحب من السجل و يتوج المسح بنشرية خاصة.

■ المسح الوطني حول التشغيل و الأجر: ينجز هذا المسح مرة كل سنتين و يشمل عينة تبلغ ال ٨٠٠٠٠ وحدة تسحب من سجل المؤسسات التي تشغل ستة أجراء و أكثر. محاور المسح تتعلق بتوزيع الأجراء حسب النوع الإجتماعي و طبيعة العمل (قار أو ظرفي) و أصناف المهن. كما يهتم كذلك بحركية اليد العاملة و بمستوى و توزيع الأجر حسب أصناف المهن. و شفع المسح بنشريتين تتعلق بسني ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

■ المسح حول إستعمال تكنولوجيايات المعلومات و الإتصال: هو مسح مرافق للمسح السنوي حول الأنشطة الإقتصادية ينجز مرة كل سنتين و يمكن من إنتاج الإثنا عشر مؤشر أساسي الخاص بإستعمال المؤسسات لتكنولوجيايات الإتصال و المعلومات.

○ مشروع سجل القوائم المالية: هذا المشروع توج إتفاقية هامة تم عقدها بين معهد الإحصاء من جهة و الإدارة العامة للأداءات تمكن من خلاله المعهد من الحصول على القوائم المالية في شكل ورقي و من ثم

رقمنتها أليا و مد الإدارة العامة للأداءات بقاعدة بيانات إلكترونية. يمثل هذا المشروع مكسب هاما جدا للمعهد لشمولية الوثائق المجمعمة و إمكانية إعتماهاا للتخفيف من العبء الإحصائي على المؤسسات.

● تقديم برنامج التوأمة :

○ برنامج يتم إنجازه على مدى سنتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مع معهد الإحصاء الفرنسي و معهد الإحصاء الإيطالي تحت عنوان تطوير الإحصائيات التونسية من أهم أهدافه:

- مراجعة هيكله المعهد الوطني للإحصاء و المنظومة الإحصائية بشكل يتلائم مع الطرق العصرية لإنتاج الإحصائيات
- إرساء حسابات قومية حسب نظام ٢٠٠٨ في أفق سنة ٢٠١٩
- العمل على إحتساب ناتج محلي إجمالي جهوي
- تغطية القطاع الغير الرسمي (informal sector)
- إحتساب مساهمة العمل الجمعياتي في الناتج المحلي
- وضع مؤشرات كمية لتقييم و متابعة جودة الإحصائيات و طرق إنتاجها.

● نقاط مختلفة:

- إصدار ميثاق الإحصائيات العمومية بتونس و دوره كإطار عام لتقييم جودة الإحصائيات
- المصادقة على قانون الإحصاء قبل موفى سنة ٢٠١٦ و وضع أسس إطار قانوني ملزم يكفل جودة الإحصائيات.
- مراجعة طرق إنتاج الإحصائيات و التأقلم مع محدودية الإمكانيات في ظل تقلص الموارد و تزايد الطلبات على إحصائيات أدق. و سيتم ذلك من خلال تكثيف إستعمال المصادر الإدارية و قواعد البيانات المتوفرة و مراجعة القوانين إن لزم الأمر (علوية السر الإحصائي و نفاذ المعهد إلى المعطيات الفردية) و مراجعة الهيكل المنظم لعمل المعهد.